

متطلبات تطبيق الإدارة البيئية ومعوقاتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة

حنان عمر محمد^١ - وائل الجارحي^٢

١ -- معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات

٢ - معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات

المخلص

- متطلبات الادارة البيئية ومعوقاتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة
- اهمية البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة
- متطلبات تطبيق نظام الادارة البيئية فى جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية
- المشكلة : عدم تطبيق نظام الادارة البيئية بفاعلية
- التساؤلات : مادور الدولة فى الحفاظ على البيئة ؟
- كيفية تفعيل دور المنظمات الغير حكومية فى الحفاظ على البيئة
- ما مشاكل البعد البيئى فى مصر ؟ وما هى اهم المعوقات ؟
- ١ - البيئة والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة.
- ٢ - تطبيق نظم الادارة البيئية بفاعلية يتطلب عدم التشدد ولا الاستثناء.
- ٣ - ارتفاع تكاليف مشروعات حماية البيئة قد يؤثر مرحليا عليها.

Abstract

-Environmental management requirements, constraints and their relationship to the sustainable development.

-The importance of environment and its relationship to sustainable development.

-Requirements for implementing the environmental management system in all governmental and non-governmental institutions.

The problem :the failure to implement the environmental management system effectively.

Question :what is the role of the state in preserving the environment ?how to activate the non-governmental role in the environment?- what are the problems of the environmental dimension in Egypt? What are the most important obstacles?

1-environment and sustainable development are two sides of the same coin.

2-effective applion of environmenmental management systems requires neither strictness nor exception

3-the high cost of projects prptecing the environment may make them temporary.

ترى الباحثة ضرورة تطبيق نظام الإدارة البيئية، وأهم المتطلبات التي تعتمد عليها ومن هنا تجد لا مناص من عرض أهم العوائق التي تحول دون تطبيق التنمية المستدامة مما يلزم عرضها فيما يلي :-

معوقات التنمية المستدامة:

وهناك العديد من المعوقات منها : معوقات نفسية واجتماعية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات سياسية تعرضها الباحثة بالتفصيل فيما يلي :-

١- معوقات نفسية واجتماعية:

إن الإنسان في هذا العصر كان انطباعه الأول عن التنمية أنها منقذة البشرية ووسيلة الرخاء وهذا الانطباع يستند على معلومات وبيانات عن التقدم الصناعي والاقتصادي في العديد من الأوجه والآن هناك فكر جديد تحاول التنمية المستدامة أن تعطي انطباعاً عكسياً عن التنمية السابقة اعتماداً على بيانات أخرى مستجدة وهنا تقع الصعوبة في تقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع الأول والاقتناع بالمعلومات الجديدة^(١). وهناك صعوبة في التخلي عن التمتع بمميزات التنمية الحالية في سبيل استمرار التنمية التي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات.

٢- معوقات اقتصادية:

أ. ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد ٢٥ - ٥٠% من تكلفة المشروع لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل بالتلوث الذي يؤديه للتنمية على أساس أن حماية البيئة تعد ترفاً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة^(٢).
ب. حماية البيئة ستؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع وقلّة فرص العمل وهناك جهتي نظر متفاوتتين :

- السياسة البيئية المتشددة سيكون لها أثر تضخمي يعطل النمو الاقتصادي.
- السياسات البيئية الأكثر فعالية ستنشط للتقدم التكنولوجي للوصول إلى طرق زهيدة التكلفة للتحكم في التلوث وفي استخدام الموارد مما يحفز التنمية الاقتصادية وأن أي تكنولوجيا جديدة بمرور الوقت تفتح أبواب عمل جديدة^(٣).

ج. ارتفاع الإنتاج والأسعار:

تكاليف حماية البيئة ستؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ومن الضروري أن يتحمل الملوّث ثمن ذلك بفرض ضريبة التلوث بالإضافة إلى ضريبة الموارد المستنزفة مثل السيارة يجب أن تخضع لضريبتين.

٣. معوقات سياسية:

أ. تضارب المصالح بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.
ب. أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية فمعظم معونات التنمية مشروطة ولأغراض سياسية.
وخلص القول أن تلك المعوقات التي سبق الإشارة إليها تحول دون تحقيق عملية التنمية المستدامة أو على الأقل تؤثر عليها سلباً فتعمل على إهدار الموارد البشرية والمادية والبيئية وتستغرق وقتاً أطول مما هو منشود في الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة.
العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:

ومن القضايا التي أثير فيها جدل واسع مسألة الربط بين التنمية المستدامة والبيئة، فهل يمكن فعلاً تحقيق نمو اقتصادي نشط مع الحفاظ على النظام البيئي؟

(١) أحمد مصطفى - دور الإعلام في التشريعات البيئية في التنمية مرجع سابق ، ص ٧٤.

(٢) أحمد رشيد ، "علم البيئة - مدخل عام" ، (لبنان : معهد الإنسان العربي ، ١٩٨١) ، ص ٢٦ .

(٣) "التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة"، (منظمة العمل الدولية: المجلد الأول، أكتوبر ١٩٨٤) ، ص ٥ .

ويرى بعض العلماء أن ذلك ممكن، وأن مفتاح هذه المعادلة هو أن رأس المال المصنوع "الآلات"، المباني" والمعرفة التي ستدعم أساليب التعايش مع قدر أقل من الطاقة وتبني آلات تقلل استخدام الطاقة أو تستخرج الطاقة من الشمس^(١).

وتعتبر البيئة الضلع الثالث الذي يكمل أضلعة المثلث الذي يشكل التنمية المستدامة حيث أنها تتألف من ثلاث عناصر هي: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، يستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهة المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة وتوفير الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم.

أما العنصر الاجتماعي فيشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاهة الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان. أما العنصر البيئي فيتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها وحل قضايا البيئة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى سبيل المثال يتم النظر إلى النمو الاقتصادي من خلال مفهوم التنمية المستدامة على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي الحلولة دون مزيد من التدهور في البيئة فالقضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي بسبب تدهور البيئة ونفاذ مواردها المتجددة ولا تستفيد منه سوى أقلية من الرأسماليين، فالنمو الاقتصادي من هذا المنظور يحقق تنمية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وبيئية وهذا هو محتوى وكيونة التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المستدامة هي التي تسعى دوماً للحفاظ على البيئة من خلال البحث الدائم والتطوير في أساليب الإنتاج والتوسع السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية حيث تشير إلى الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة في تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي وهي تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث توصلت الأبحاث إلى استحداث تكنولوجيا نظيفة للإنتاج وهو الاتجاه لتوليد طاقة جديدة غير طاقة الفحم والبترو، طاقة نظيفة غير مولدة للتلوث كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة البحار.

يعتمد تطبيق نظام الإدارة البيئية على عدة متطلبات هامة توضحها الباحثة فيما يلي :-

المطلب الأول : المواصفات العالمية البيئية (ISO 14000)

تشتمل مواصفات الأيزو 14000^(٢) على سبع عشرة مواصفة بيئية متكاملة، وتمثل هذه المواصفات إقتراحاً جديداً لتحقيق الحماية والجودة البيئية على مستويين تنظيميين متداخلين هما :
أولاً: المستوى الكلي : يتمثل في مستوى الإجراءات المتبعة والمساعدة لتحقيق توافق بيئي داخل الشركة أو المؤسسة وبالنسبة لكافة معاملاتها الداخلية والخارجية.

مواصفات الأيزو 14000 المرتبطة بإجراءات التوافق البيئي داخل المنظمات والمساعدة لأداء بيئي أفضل داخل المؤسسة :-

مواصفات المراجعة البيئية :-

- الأيزو 14010 إرشادات المراجعة البيئية – أساسيات عامة.
 - الأيزو 14011 إرشادات المراجعة البيئية – إجراءات المراجعة.
 - الأيزو 14012 إرشادات المراجعة البيئية – مؤهلات مراجعي البيئة.
- مواصفات الإدارة البيئية :-

(١) شارلس د. كلو لستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، (الرياض، جامعة الملك سعود، الجزء الأول ٢٠٠٥م) ص ٦١.

(٢) أحمد دسوقي محمد، الإدارة البيئية في ظل الجودة الشاملة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة ٢٠١٠ ص ٢٣٠.

محمد شيرين الكردي، "الدليل العلمي إلى الأيزو: القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٨ ص ٢٢٥.

- الأيزو ١٤٠٠١ نظام الإدارة البيئية – المتطلبات وإرشادات استخدامها.
- الأيزو ١٤٠٠٤ نظام الإدارة البيئية – الإرشادات العامة لأساسيات النظام والوسائل المساعدة في التطبيق. مواصفات تقييم الأداء البيئي :-
- الأيزو ١٤٠٣١ "إرشادات تقييم الأداء البيئي".
- ثانياً: المستوى الجزئي: يتعلق ليس بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالعمليات المستخدمة في كل مراحل الإنتاج بصفة عامة والتعبئة والتغليف بالنسبة للسلع.
- مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ المرتبطة بإجراءات تجويد المنتج بيئياً :-
- مواصفات تقسيم دورة المنتج:-
- الأيزو ١٤٠٤٠ مبادئ وإطار تقييم دورة حياة المنتج.
- الأيزو ١٤٠٤١ أهداف وتعريفات ومناطق تركيز وتحليل محتويات تقييم ومدة حياة المنتج.
- الأيزو ١٤٠٤٣ تقييم دورة حياة المنتج – تقييم التحسين.
- مواصفات العنونة البيئية :-
- الأيزو ١٤٠٢٠ القواعد الأساسية لجميع ملصقات العنونة البيئية.
- الأيزو ١٤٠٢١ المطالبة بحق الإعلانات البيئية – المصطلحات والتعريفات.
- الأيزو ١٤٠٢٣ طرق الاختيار والتحقق.
- الأيزو ١٤٠٢٤ برامج الممارسات : مبادئ إرشادية – ممارسات وإجراءات التصديق.
- مواصفات الجوانب المؤثرة على البيئة في مواصفات المنتجات :-
- الأيزو ١٤٠٦٠ إرشادات حصر المصادر المؤثرة على البيئة في مواصفات المنتجات.

مجموعة مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ وإن كانت تستهدف تحقيق الحماية البيئية ، إلا أنها لا تطبق إلا في الشركات أو المؤسسات فرادي داخل الدول (فهى لا تطبق مثلاً في كل قطاع التعليم أو الصحة أو الصناعة دفعة واحدة).

وفي ذات الوقت لا تصف سلسلة الأيزو ١٤٠٠٠ علاجاً بعينه^(١) على شركة أو مؤسسة من المؤسسات أو على كل المؤسسات التي تطبقها ، كما أنها لا تفرض أهدافاً بيئية ينبغي أو يجب تطبيقها . فمواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ طوعية التنفيذ. ولا تمثل سوى إطار مرشد أو إستراتيجية ذات طابع تنبؤي، ويمكن أن يعول عليها لتحقيق الحماية والتوافق البيئي داخل المؤسسات بإجماع ١٢٠ مؤسسة تقييس دولية، ومن ثم فإن مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ لا تفرض بتسريع ، ولكن تنبع من حاجة داخلية والتزام مؤسسي تتبناه الإدارة العليا في المؤسسة أو الشركة، وتتفق عليه إرادات العاملين داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية وفقاً للمواصفة القياسية لجودة البيئية ISO 14000
أولاً: السياسة البيئية :-

تلتزم الإدارة العليا بسياسة بيئية تشمل كحد أدنى ، الإلتزام بالقوانين واللوائح ، والحد من التلوث والتحسين المستمر ، وتكون هذه السياسة الأساس الذي يبني عليه نظام الإدارة البيئية^(٢) . ويتطلب الأيزو ١٤٠٠١ أن تعبر السياسة البيئية عن ٣ إلتزامات على الأقل. الإلتزام الأول: التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية وأي متطلبات أخرى لعملاء المنشأة.

ولتحقيق هذا الإلتزام يجب على المنشأة تحديد الآتى :-

(١) المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٢) نجم العزاوي وآخر ، إدارة البيئية نظم متطلبات وتطبيقات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ٢٠١٠ ، ص ١٠٥ .

- أ- القوانين والتشريعات البيئية المطلوب تحقيقها مثل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
- ب- تحديد الإلتزامات الطوعية القابلة للتطبيق .
- ج- وضع خطط بتوقيعات محددة لتحقيق تلك التشريعات والإلتزامات.
- د- وضع إجراء لتعريف وتناول الأوضاع البيئية غير المتوافقة.

الإلتزام الثاني: منع التلوث وتقليل المخلفات بإستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ، ولكن هذا الإلتزام لا يعد ملزماً بالنسبة لبعض الشركات ، إذا كان ذلك غير علمي إقتصادياً أو فنياً أو إجتماعياً.

الإلتزام الثالث: التحسين المستمر ، فقد بنى نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠١) على فكرة التحسين المستمر في الأداء البيئي للمنشأة ككل^(١) .

ومن أجل تطبيق نظام إدارة بيئية فعال يجب أن تلتزم كافة المستويات الإدارية والفنية بالمنشأة سواء الإدارة العليا أو الموظفون أو الفنيون ، بتطبيق مبادئ ومفاهيم نظام الإدارة البيئية، ويعتبر إلتزام الإدارة العليا من أهم الإلتزامات ككل فهي التي تتحمل مسؤولية وضع السياسة البيئية للمنشأة وتطبيقها وصياغتها والتعديلات عليها ، ومرافقتها، والعمل على التحسين المستمر بها. في حين تلتزم بتوفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية.

ويجب أن تكون السياسات البيئية للمنشأة :

- أ - مكتوبة ومتاحة للجميع.
- ب- معتمدة من الإدارة العليا ومنفذة ومحافظ عليها.
- ج- يتم نشرها على العاملين بالمنشأة وخارجها.

ثانياً: التخطيط :-

على المنظمة أن تقوم بعمل إجراءات لتحديد المؤثرات البيئية لأنشطتها ومنتجاتها أو خدماتها والتي تستطيع التحكم فيها والتي يتوقع أن يكون للمنظمة تأثير عليها، وذلك لتحديد هذه المؤثرات التي لها أو التي يمكن أن يكون لها تأثيرات واضحة على البيئة. وعلى المنظمة أن تتأكد أن المؤثرات المسببة لهذه التأثيرات الواضحة قد تم أخذها في الإعتبار عند وضع الأهداف البيئية.

برامج الإدارة البيئية :

- تقوم المنظمة بوضع وحفظ برامج لتحقيق الأهداف والغايات ، وتشمل هذه البرامج :
- ١- تعيين وتحديد المسؤوليات لتحقيق والغايات لكل قسم ومستوى من أقسام ومستويات المنظمة.
 - ٢- وسائل وإطار تحقيق الأهداف والغايات.

ثالثاً: التطبيق والتشغيل :-

أ- الهيكل والمسئولية .

يجب تعريف الأداء، المسؤوليات، والسلطات، وتوثيقها وتبليغها وذلك لتحقيق إدارة بيئية فعالة.

وتكون الإدارة مسئولية عن توفير الموارد اللازمة لتطبيق والتحكم في نظام الإدارة البيئية ، وتشمل الموارد البشرية ، والمهارات الخاصة، والتكنولوجيا والموارد المالية.

وتقوم الإدارة العليا بالمنظمة بتعيين ممثل للإدارة والذي يكون له هذه المسؤوليات والسلطات بصرف النظر عن أي مسئوليات أخرى يقوم بها.

• التأكد من أن متطلبات نظام الإدارة البيئية قد تم وضعها ، وتطبيقها والمحافظة عليها طبقاً لهذه المواصفة القياسية.

• رفع تقارير عن أداء نظام الإدارة البيئية لمستويات الإدارة العليا للمراجعة كأساس لتطوير نظام الإدارة البيئية.

ب- التدريب، المعرفة، الكفاءة .

(١) دور الإدارة البيئية في إدارة المخلفات الصلبة بقطاع البترول - ماجستير غير منشورة - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة

تقوم المنظمة بتحديد إحتياجات التدريب، ويتطلب ذلك أن يتلقى الأفراد – والذي يمثل عملهم تأثيراً واضحاً على البيئة – تدريباً مناسباً.

تقوم المنظمة بوضع والمحافظة على إجراءات معينة وذلك لجعل موظفيها في الأقسام والمستويات المختلفة على دراسة بالآتي :-

- أهمية التطابق مع السياسة البيئية والإجراءات ومتطلبات نظام الإدارة البيئية.
- الأثار البيئية الواضحة – الحالية أو المستقبلية – لأنشطتهم والفوائد البيئية لتطوير أداء الأفراد.
- دور الأفراد ومسئوليتهم لتحقيق التطابق مع السياسة البيئية والإجراءات ومتطلبات نظام الإدارة البيئية للمنظمة.

البيئة كأساس للتنمية المستدامة (١):-

كما سبق وذكرنا أن البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة، فالبيئة مثلها في ذلك مثل السلام والاقتصاد والمجتمع والديمقراطية تتخلل جميع أوجه التنمية وتؤثر في الدول على جميع المستويات الإنمائية، فالبيئة مورد للتنمية، والتنمية الناجحة تتطلب سياسات عامة تشمل الاعتبارات البيئية. كما أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية وحفظ التوازن البيئي وحمايته عنصر حيوي لا في التنمية البشرية فحسب بل أيضاً في بقاء الإنسان.

وبالتالي فإن العلاقة بين التنمية وحماية البيئة في مضمونها علاقة تكاملية حيث سيكون من الضروري.

- ١- تعديل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام عن طريق اتخاذ تدابير اقتصادية وتشريعية وإدارية تهدف إلى تعزيز وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية بصورة مستدامة والحيلولة دون تدهور البيئة.
- ٢- تعزيز المشاركة الكاملة لكل الهيئات الحكومية وغير الحكومية في عملية صنع القرار البيئي لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- ويمكن من خلال ما سبق أن نصل إلى أن حماية البيئة وتحقيق التنمية هما هدفان يجب أن يتكاتف جميع أطراف المجتمع الدولي لتحقيقها سواء:

أولاً: الدول :

* كطرف أساسي في التنمية المستدامة حيث تعتبر أحد الأطراف الفاعلة الأساسية في وضع السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية فهي المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها، فقد أقرت ندوة ريو ١٩٩٢ – وبحضور الدول ممثلة برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها – وجود علاقة بين البيئة والتنمية وقد أظهر ذلك إرادة الدول في الاهتمام بالتنمية المستدامة وتبني مبادئها وتبني سياسات حماية البيئة وتشريع القوانين الخاصة بها.

* هذا وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً مدى استجابة عشر حكومات لدول صناعة كبرى لمفهوم التنمية المستدامة حيث ظهر ذلك في (١) :

- ١- دخول مفهوم التنمية المستدامة في أغلب الخطب السياسية لرؤساء الحكومات والمنشورات التي تصدرها الأجهزة الرسمية والاستشارية.
- ٢- ظهور المفهوم في الخطط القومية الموضوعة والوثائق الاستراتيجية، كذلك ظهرت في سياق العديد من القوانين التشريعية، ففي بريطانيا تم إدماج مفهوم التنمية.

ثانياً: البعد البيئي في مصر:-

* تواجه مصر كغيرها من دول العالم الثالث العديد من المشكلات البيئية الناتجة عن (١):-

(١) الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن (خطة التنمية) عام ١٩٩٥ .

(٢) قراءات استراتيجية: التنمية المستدامة فكرة جديدة لقرن جديد، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة).

- ١- الزيادة المطردة في عدد السكان.
- ٢- التنوع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ٣- زيادة حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ليتضاعف عدد سكان الحضر في مصر بمعدل ثلاثة أضعاف بما يمثل عبئاً على البيئة الحضرية في مصر.

*** وتعاني مصر من مشكلات بيئية مثل (٢):**

- ندرة المياه وتدني نوعيتها.
 - محدودية الأرض والاستخدام غير الرشيد لها (التصحّر).
 - التأثير السلبي لتزايد استهلاك الطاقة.
 - تلوث المناطق الساحلية عن طريق المصادر التي تأتي من اليابسة من خلال صرف المخلفات في المصادر المائية.
 - تدهور بيئة المدن.
 - النفايات الصلبة والسائلة والخطيرة.
- ويمكن القول بأنه - على النقيض مما حدث في الدول المتقدمة حيث بدأ الاهتمام بالبيئة من خلال المجتمع المدني وحملاته فإن الاهتمام بمشكلات البيئة جاء كمبادرة من الدولة في مصر وشعورها بأهمية البعد البيئي للتنمية وضرورة عدم إغفاله، ويمكن تحديد أسباب اهتمام الدولة بهذا البعد كما يلي (٣):-
- (١) اقتناع الدولة بأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية ككل.
 - (٢) تأكيد دور مصر الحضاري إقليمياً ودولياً.
 - (٣) اهتمام الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية بتمويل المشروعات البيئية والمشروعات التي تراعي الاعتبارات البيئية أيضاً، سواء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كذلك منظمات مثل فريدرش ايبرش وفورد وكير.
 - (٤) اتفاقيات مبادلة الديون (Debt Nature Swap)
- فوفقاً لهذه الاتفاقيات يخصم تكلفة المشروعات البيئية التي تقوم بها دول العالم الثالث من حجم مديونيتها لتخفيف عبء الدين الخارجي.

ثالثاً: دور الدولة في الحفاظ على البيئة :-

- حرصت الدولة في مصر على العمل من خلال ثلاث محاور إستراتيجية وهي (٤):
- (١) إنشاء مؤسسات تتولى صنع وإدارة السياسات البيئية في مصر بداية بإنشاء جهاز شئون البيئة عام ١٩٨٢ ثم إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة عام ١٩٩٧ .
 - (٢) وضع خطة العمل القومية في مجال البيئة (عام ١٩٩٢) وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وسعت إلى التقييم الكامل لمشكلات البيئة في مصر وتحديد الأولويات والمشروعات اللازمة لمعالجة هذه المشروعات.
 - (٣) إنشاء الهيكل التشريعي الذي يستهدف الحفاظ على البيئة سواء بالمشاركة في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو بإصدار مجموعة كبيرة من القوانين للتحكم في مصادر التلوث والاختلال البيئي في مصر والذي بدأ بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ للتحكم في الضوضاء ومكبرات الصوت ونهاية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة.
- * ولكن ومع كل هذه الخطوات فإن المشكلات البيئية في مصر مازالت تمثل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية وتهدد البيئة بل والإنسان في مصر بالعديد من المخاطر والآثار السلبية.

(١) جهاز شئون البيئة تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٤ (وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة، ٢٠٠٤) ص ١٠

(٢) مصطفى كمال طلبة : العالم وحماية البيئة، (السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٦١، يوليو ٢٠٠٥) ص ٣٣.

(٣) سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر، (الجامعة الأمريكية، مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة ١٩٩٧) ص ٣ .

(٤) جهاز شئون البيئة: مرجع سبق ذكره، ص ١٠ - ١٢ .

* كذلك يمكن القول بأن عدم تحقيق تقدم كبير في مجال حماية البيئة في مصر يرجع^(١):

- ١- الكثير من المؤسسات البيئية تفتقر إلى العناصر البشرية الفاعلة بالإضافة إلى ضعف الموارد المتاحة لها.
 - ٢- مع وجود القوانين والتشريعات إلا أنها غير مفعلة سواء لوجود عيب في صياغتها أو في صعوبة تنفيذها لتعقد المشكلات البيئية ووجود العديد من الأطراف المؤثرة في القدرة على تنفيذها بشكل حازم.
 - ٣- غيبة المشاركة الشعبية وعدم الاهتمام بإشراك فئات المجتمع المختلفة في وضع وتنفيذ السياسات البيئية.
- * وهنا تأتي أهمية مشاركة المجتمع في حماية البيئة في مصر وضرورة تشجيع الدولة للأطراف الفاعلة فيه على التعاون معها سواء كمنظمات محلية بيئية أو منظمات دولية.

رابعاً: دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على البيئة :-

* يمكن تخيص الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في مجال حماية البيئة كما يلي^(٢):

- (١) المشاركة في توفير البنية الأساسية لضمان توافر الخدمات والمرافق من خلال المنح التي يمكنها الحصول عليها من جهات التمويل المختلفة.
- (٢) تعرفها على الموارد المادية والبشرية المتوفرة في المجتمع وإمكانية الاستفادة منها.
- (٣) توعية الأفراد بأهمية التعاون لتحقيق أهداف التنمية البيئية بالتعاون لإيقاف التعديات على الأراضي الزراعية وردم المسطحات المائية.
- (٤) ترشيد استغلال الموارد المختلفة سواء البشرية أو المادية.
- (٥) التنسيق فيما بينها وبين الجهات الحكومية لوضع سياسات حماية البيئة وسياسات توعية المواطنين فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المشاكل البيئية.
- (٦) تنظيم البرامج التعليمية البيئية والدورات التدريبية لمختلف الفئات سواء الأطفال في المدارس أو طلبة الجامعات أو لربات المنازل لزيادة الوعي البيئي.
- (٧) تشجيع الاتفاقيات الخاصة بمبادلة الديون.
- (٨) السعي إلى إقامة علاقات قوية مع المنظمات غير الحكومية الدولية لرفع قدرتها المؤسسية من ناحية والاستفادة من الدعم الفني والخبرة والدعم المالي من ناحية أخرى.

المراجع

١. أحمد مصطفى - دور الإعلام في التشريعات البيئية في التنمية مرجع سابق ، ص ٧٤.
٢. أحمد رشيد ، "علم البيئة - مدخل عام" ، (لبنان : معهد الإنسان العربي ، ١٩٨١) ، ص ٢٦ .
٣. التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة" ، (منظمة العمل الدولية: المجلد الأول، أكتوبر ١٩٨٤) ، ص ٥ .
٤. شارلس د. كلو لستاد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، (الرياض، جامعة الملك سعود، الجزء الأول ٢٠٠٥م) ص ٦١ .
٥. أحمد دسوقي محمد ، الإدارة البيئية في ظل الجودة الشاملة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - القاهرة ٢٠١٠ ص ٢٣٠ .
٦. محمد شيرين الكردي ، "الدليل العلمي إلى الأيزو: القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٨ ص ٢٢٥ .
٧. المرجع السابق ص ٢٣١ .
٨. نجم العزاوي وآخر ، إدارة البيئية نظم متطلبات وتطبيقات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ٢٠١٠ ، ص ١٠٥ .
٩. دور الإدارة البيئية في إدارة المخلفات الصلبة بقطاع البترول - ماجستير غير منشورة - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ٢٩ .

(١) مصطفى كمال طلبة : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

(٢) وحيد محمود إمام : دور الجمعيات الأهلية في التنمية وحماية البيئة ، في الجمعيات الأهلية وتحديث مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٤٤ - ٣٥٠ .

١٠. الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن (خطة التنمية) عام ١٩٩٥ .
 ١١. قراءات استراتيجية: التنمية المستدامة فكرة جديدة لقرن جديد ، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة). Available at www.ahram.org.eg/acpss/ (accessed 05/12/2006).
 ١٢. جهاز شئون البيئة تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٤ (وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة، ٢٠٠٤) ص ١٠.
 ١٣. مصطفى كمال طلبة : العالم وحماية البيئة، (السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ٦١، يوليو ٢٠٠٥) ص ٣٣.
 ١٤. سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر ، (الجامعة الأمريكية، مركز البحوث الاجتماعية، القاهرة ١٩٩٧)
- ص ٣ .
١٥. جهاز شئون البيئة: مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ – ١٢ .
 ١٦. مصطفى كمال طلبة : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .
 ١٧. وحيد محمود إمام : دور الجمعيات الأهلية في التنمية وحماية البيئة ، في الجمعيات الأهلية وتحديث مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٤٤ – ٣٥٠ .